Document: TFWG 2018/5
Date: 26 October 2018
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع الخامس
لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

مذكرة إلى السادة أعضاء مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
رقم الهاتف: 2281 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Jill Armstrong
المديرة المؤقتة
شعبة سياسة العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2324 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.armstrong@ifad.org

Lisandro Martin
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال – الاجتماع الخامس
روما، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018

محاضر الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

1- عقد الاجتماع الخامس لمجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018؛ ويرد في هذه الوثيقة موجز للمناقشات التي جرت خلاله.

2- بما أن أعضاء المجموعة قد وافقوا على هذه المحاضر، فسيتم تشاطرها مع المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والعشرين، كما أنها ستستخدم كأساس للتقرير الشفهي الذي ستدلي به رئيسة المجموعة.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الاجتماع

3- رحّبت رئيسة المجموعة بأعضائها، وبالمراقبين وموظفي الصندوق الذين حضروا الاجتماع. وبالإشارة إلى الى المشاورات غير الرسمية المثمرة مع القوائم الثلاث التي عقدت في وقت أبكر حول إطار الانتقال، شكرت رئيسة المجموعة أولئك الذين شاركوا في هذه المشاورات.

4- حضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من الأرجنتين (رئيسة المجموعة)، والكاميرون، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإيطاليا، والمملكة المتحدة. كما حضرها ممثلو الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي عن الجزائر، وأنغولا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، والمكسيك، وهولندا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية بصفة مراقبين. ومثّل الصندوق في هذا الاجتماع مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى؛ والمديرة المؤقتة لشعبة سياسة العمليات والنتائج، وسكرتيرة الصندوق بالإنابة؛ وغيرهم من موظفي الصندوق.

البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

5- ضم جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TFWG 2018/5/W.P.1، البنود الأربعة التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، بما في ذلك: (أ) تحديث عن إعداد استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بها، (ب) وضع المساعدة التقنية مستردة التكاليف وسبل المضي قدما؛ (4) مسائل أخرى.

6- وأشارت ممثلة المملكة المتحدة إلى الحاجة للنظر في الخيارات التي تمتلكها إدارة الصندوق بشأن المواضيع التي لم تتم تغطيتها في المرحلتين الأولى والثانية في أقرب وقت ممكن، قبل الاجتماع السادس لمجموعة العمل الذي سيعقد بتاريخ 29 أكتوبر/تشرين الأول، وذلك بغية الحصول على آراء أعضاء المجموعة بهذا الشأن. وتمّ الاتفاق على أن تعد الإدارة وثيقة بهذه الخيارات وتعرضها على أعضاء المجموعة سعيا للحصول على تعليقاتهم عليها ضمن أسبوع واحد، بغية مناقشة الخيارات بصورة أوسع في الاجتماع السادس للمجموعة. كذلك أُعلمت مجموعة العمل أيضا بآخر مسودة لإطار الانتقال التي ستُعرض على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق للتعليق عليها حتى موعد أقصاه 14 أكتوبر/تشرين الأول.

7- تبنت مجموعة العمل جدول الأعمال.

البند 3 من جدول الأعمال: اختصاصات مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال

(أ) تحديث عن إعداد استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بها (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(2))

8- تشاطرت إدارة الصندوق مع المجموعة عرضا يسلط الضوء على الخصائص الأساسية لاستراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بها، مستذكرة أن هذا الموضوع يشكل التزاماً من التزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق بحيث يوافق عليها المجلس التنفيذي في دورته الخامس والعشرين بعد المائة.

9- وأما الخصائص الأساسية فتتضمن: (1) الرؤية والمبادئ التي تحدد هذه الاستراتيجية، وخطط العمل المستدامة، والنهج القطرية المخصوصة، الدعم المؤسسي والمساءلة؛ (2) وضع الصندوق في موقع مجمع التمويل الإنمائي؛ (3) الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية حسب مصدر التمويل المشترك وخطة العمل، التي ستركز على التكامل مع الصندوق، والشراكات المستدامة لتعزيز الحضور القطري وزيادة المرونة.

10- واستذكرت مجموعة العمل العناصر الأساسية لاستراتيجية التمويل المشترك التي صادقت عليها المجموعة في اجتماعها الثاني، وسلطت الضوء على أهميتها. وفي هذا السياق، فقد اعتبرت مجموعة العمل بأن العرض الذي قدمته إدارة الصندوق يوجز استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بها.

11- وتمّ التأكيد على أهمية المناقشات المبكرة خلال تصميم برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمشروعات الإفرادية، كما نصت عليه الاستراتيجية. كذلك، فقد تم إيضاح أن الأهداف الإقليمية المتوفرة في الوثيقة هي مجرد أهداف تأشيرية، وأن التقديرات سوف تحدد خلال مناقشات برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، ولكن لن تتم معرفة المبالغ الفعلية إلا أثناء تصميم المشروعات. وسيشكل استعراض نتائج برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والاستعراض السنوي لها فرصا متاحة لتحديث الأهداف التأشيرية على المستوى القطري الموضوعة بما يتماشى مع المنهجية التي صادقت عليها المجموعة بالفعل أثناء اجتماعها الثاني. واستذكرت إدارة الصندوق أن الأهداف الملزمة التي تم الاتفاق عليها أثناء مناقشات التجديد الحادي عشر الموارد كانت تشكل الأهداف المؤسسية فقط للتمويل المشترك المحلي والدولي، وأن الأهداف الإقليمية الواردة في الملحق المرفق بوثيقة الاستراتيجية قد تم احتسابها لدعم المساءلة الداخلية.

12- وطلب أحد الأعضاء الإشارة إلى التعبئة المباشرة وغير المباشرة من القطاع الخاص في وثيقة الاستراتيجية، كما جرى في النسخة السابقة منها التي عرضت على الاجتماع الثاني لمجموعة العمل. كذلك فقد طلب أيضا أن تشير الوثيقة إلى المبادئ التوجيهية المنقحة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والتي تشير إلى ثلاثة مكونات في مظروف الموارد القطرية.

13- وتم إيضاح أن استراتيجية القطاع الخاص، التي ستعرض على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها في عام 2019، سوف تمثل وسيلة إضافية للانخراط مع القطاع الخاص مما سيؤدي إلى تعزيز جدول أعمال التمويل المشترك. وسلّط بعض الأعضاء الضوء على القيمة التي يأتي بها إشراك القطاع الخاص في تصميم المشروعات لضمان المساهمات. كذلك فقد تم التأكيد أيضا على أهمية تعزيز قياس ورصد المساهمات العينية والمساهمات من الحكومات والمستفيدين والقطاع الخاص، بما يتماشى مع خطة العمل.

14- وتوفرت إيضاحات عن معنى "التركيز على النتائج والاستدامة" في سياق التمويل المشترك، والمرتبطة بتعزيز الملكية من قبل الحكومات والمستفيدين بغية ضمان استمرار الأثر بما يتعدى دورة مشروعات الصندوق.

15- وأحاط أعضاء مجموعة العمل علما بصلة التواصل بشأن نتائج وأثر التمويل المشترك، وتعزيز المساءلة للإبقاء على جدول الأعمال، ورحبوا بالإجراءات المخصوصة المدرجة في خطة العمل بهذا الصدد.

16- وأُعلم أعضاء المجموعة بأن استراتيجية التمويل المشترك وخطة العمل الخاصة بها سوف تعرض على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق بغية الحصول على تعليقات المجلس التنفيذي عليها حتى موعد أقصاه 15 أكتوبر/تشرين الأول. وشجعت مجموعة العمل الأعضاء الآخرين على استعراض الوثيقة وتوفير التعليقات عليها من خلال المنصة التفاعلية.

(ب) وضع المساعدة التقنية مستردة التكاليف وسبل المضي قدما (اختصاصات المجموعة، الفقرة 7(5))

17- رحب أعضاء المجموعة بعرض إدارة الصندوق، الذي يصف الدروس المستفادة بشأن المساعدة التقنية مستردة التكاليف ومحدودية الأداة الحالية. وأثار أعضاء المجموعة الشواغل بشأن استخدام هذه الأداة.

18- حيث أن الصندوق يخضع حاليا لإصلاحات كبيرة ولدى إدارة الصندوق العديد من المخرجات التي لابد من إدارتها، لذا لم ينظر إلى المساعدة التقنية مستردة التكاليف على أنها تشكل أولوية قصوى، وبخاصة بالنظر لمحدودية الاستفادة منها في المؤسسات الأخرى بخلاف البنك الدولي. إضافة إلى ذلك، تمت إثارة التساؤلات حول قدرات الموارد البشرية الحالية في الصندوق، وطرائق إيصال هذه المساعدة التقنية مستردة التكاليف، وصلتها بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وتمّ السعي للحصول على إيضاحات بشأن التداخل المحتمل للمهام مع الوكالات الأخرى، وبخاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وتمّ التأكيد أيضا على أن هذه الأداة لابد وأن تكون رافدة للخدمات التي توفرها الجهات الأخرى عوضا عن كونها تكرارا لما تفعله هذه الجهات. وبهذا الصدد، اقتُرح النظر في التعاون الثلاثي.

19- وأوضحت إدارة الصندوق بأن الغرض الأساسي من المساعدة التقنية المستردة التكاليف هو تزويد الدول الأعضاء في الصندوق بأداة إضافية غير إقراضية على أساس طوعي، وأن هذه الأداة يمكن أن تحظى باهتمام مخصوص في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مع تناقص مخصصات الموارد الأساسية.

20- وأوضحت الإدارة أن الإشارة في الوثيقة إلى "التوصية بالموافقة" قد أدخلت على هذه الوثيقة عن طريق الخطأ لأن مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال ليست مخولة بالتصديق على الوثيقة.

وعبّرت مجموعة العمل عن تقديرها للوثيقة، وشجعت إدارة الصندوق على إدخال التعليقات التي وفّرها أعضاء المجموعة على الوثيقة التي ستعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول.

البند 4 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

21- لم ترد أي بنود أخرى للنظر فيها أثناء الاجتماع.